

قراءة جندرية للانتخابات التشريعية الجزائرية لـ 12 جوان 2021

A gender reading of the Algerian legislative elections for 12 June 2021

حفاف سعاد

بومعزة معمر*

كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

s.haffaf@univ-chlef.dz

m.boumaza@univ-chlef.dz

ملخص:

تعد الانتخابات أحد أبرز صور الديمقراطية في العالم، لما لها من حق مشاركة الأفراد في اختيار ممثليهم أو رؤسائهم، وتناولت العديد من الدراسات متغير الانتخابات لكن دون ربطه بمتغير النوع الاجتماعي (الجندر)، الذي يعد أحد المواضيع المعاصرة التي يهتم بها دارسي حق العلوم السياسية، وتهدف هذه الدراسة الى قياس مؤشرات جندرة العملية الانتخابية في الجزائر نتيجة نضالات الحركة النسوية العالمية التي انتقلت من المطالبة بحقوق المرأة وتمكينها الى المطالبة بالمساواة والعدالة الجندرية، وتوثيقها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن مرحلة جندرة العملية الانتخابية في الجزائر هي في بداياتها يفرضها النظام السياسي بألية دستورية قانونية، في ظل بيئة ثقافية واجتماعية تتسببها السلطة الذكورية، لكن تبقى الألية القانونية في الوقت الراهن أحد أهم الأليات التي تضمن ترقية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: النوع الاجتماعي (الجندر)؛ الانتخابات التشريعية؛ الجزائر.

Abstract:

Elections are one of the most prominent forms of democracy in the world, because they have the right to the participation of individuals in choosing their representatives or leaders. Many studies have dealt with the election variable, but without linking it to the gender variable, which is one of the contemporary topics that students of political science are interested in. This study aims to measure gender indicators of the electoral process in Algeria as a result of the struggles of the global feminist movement, which has moved from demanding women's rights and empowerment to demanding gender equality and justice.

Keywords: Gender ; Legislative Elections ; Algeria.

. مقدمة:

يعتبر النوع الاجتماعي من بين أهم وأبرز المواضيع التي أصبحت تنال اهتمام الباحثين الجزائريين في الحقول الاجتماعية بصفة عامة، والمختصين في حقل علم السياسة بصفة خاصة، لعدة اعتبارات أبرزها المتعلق بالجانب العلمي، حيث يعد مفهوما حديثا يضاف إلى منظومة المفاهيم في العلوم السياسية، وعلمي باعتبارها متغير اجتماعي يتناول دور الرجل مقابل دور المرأة، وتعتبر الانتخابات في الجزائر المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية للجندر على جميع مستوياتها، وخاصة الانتخاب التشريعية لما لها من مكانة سياسية واجتماعية بالإضافة الى الجانب المادي. فما مدى جندرة الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان 2021 في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية :

- جندرة الانتخابات التشريعية في الجزائر يضمنها القانون وتغيبها السلطة الذكورية.
- اختلال معادلة النوع الاجتماعي في الانتخابات التشريعية في الجزائر راجع للبيئة الثقافية والاجتماعية.
- ومن أجل التحقق من صدق هذه الفرضيات أو نفيها، وجب التوقف عند حدود الدراسة والمتمثلة في :
- الاطار الزمني: عاجلت الدراسة واقع الانتخابات التشريعية في الجزائر لسنة 2021.
- الاطار المكاني: عملت الدراسة على اختبار فرضيات الدراسة في الجزائر .
- الاطار التحليلي: عملت على قياس مؤشرات النوع الاجتماعي في الانتخابات التشريعية في الجزائر.
- والهدف من هذه الدراسة إبراز واقع مقارنة النوع الاجتماعي في الانتخابات التشريعية من خلال دراسة حالة الجزائر.
- ولدراسة هذا الموضوع وجب استخدام بعض مناهج واقترابات البحث العلمي منها :
- دراسة الحالة: يساعد هذا المنهج في إسقاط الدراسة النظرية على الواقع وكذا تشخيص مختلف مراحل العملية الانتخابية في الجزائر، التي أخذناها كحالة للدراسة والتي يمكن اعتبارها حالة مطابقة لما تواجهه باقي دول الوطن العربي من مشاكل مماثلة.
- المنهج المقارن: من أجل استخدامه في المقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012 و 2017 و 2021.
- الاقتراب القانوني: يركز على السياسة الفعلية المتمثلة في الدستور الجزائري المعدل سنة 2020، والقوانين العضوية المتعلقة بنظام الانتخابي في الجزائر.¹

2. الاطار المفاهيمي للدراسة

يتناول هذا المبحث الاطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة المتمثل في : النوع الاجتماعي، الانتخابات التشريعية، وإبراز العلاقة بين المتغيرين.

1.2 مفهوم النوع الاجتماعي

تطور مصطلح الجندر في سنوات الخمسينات والستينات على يد المحلل النفسي روبرت ستولر (*R. stoller*)، ظهر مفهوم الجندر في سبعينيات وثمانينات القرن العشرين كمصطلح بارز الاستخدام في قاموس الحركة النسوية على يد المختصة الاجتماعية البريطانية آن أوكلي (*Ann Oakly*) والتي ميزت من خلال مؤلفها بين الخصائص البيولوجية " الجنس " والخصائص السوسيوثقافية²، حيث ظهرت في أمريكا الشمالية ومن ثم أوروبا الغربية سنة 1988³.

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (*UNIFEM*) للنوع الاجتماعي:

" الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى ".⁴

ومنه يطلق مصطلح النوع الاجتماعي على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء، تتغير هذه العلاقات والأدوار والقيم وفقاً لتغير المكان والزمان، وذلك لتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وتعرفها سيمون دي بوفوار أشهر من عرفت الجندر في كتابها " الجنس الثاني " عام 1949 في طرحها " لا يولد المرء امرأة بل يصير كذلك " ⁵.

وهناك مفاهيم مرتبطة بمفهوم الجندر وجب تناولها أهمها :

- **الهوية الجندرية** : الهوية الجندرية لا علاقة لها بكون المرء ذكر أو أنثى، ولا ارتباط لها بالصنف البيولوجي، بل متعلق بشعور الإنسان لأي صنف ينتمي، وهذا الشعور يتأثر بالوسط الذي يتعرّج فيه الرجل والمرأة على حد سواء. وعُرفت الموسوعة البريطانية الهوية الجندري أنها شعور الإنسان بنفسه ذكرا أو أنثى، وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق أو تكون واحدة... فإن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة؛ بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية، وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل... كما أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية. ⁶

- **الضبط الاجتماعي** : عبارة عن مجموع القوى التي يمارسها المجتمع على أفرادها والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على استقرار نظمه ومحاربة مظاهر الانحراف فيه، من خلال التمسك بالقيم والتعليمات المرغوبة والمقبولة. ⁷

- **التنشئة السياسية** : يعرفها فريد جريشتن " هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية". ويعرفها أحمد مراد على أنها "تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي مقصود أو مخطط له بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد". ⁸

2.2 الانتخابات التشريعية

الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة هو الأصل في تعيين الحكام، والانتخابات التشريعية هي انتخابات مباشرة يقوم الناخبون فيها باختيار ممثليهم في المجالس النيابية بشكل مباشر دون اللجوء إلى ناخبين ثانويين ، وهو الانتخاب القائم على درجة واحدة. ⁹ ومن بين أهم المفاهيم المستخدمة في العملية الانتخابية في الجزائر :

- **الادارة الانتخابية** : هي الهيئة التي تشرف على العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بداية بالتحضير والاجراء وإعلان النتائج الأولية، بالنسبة للجزائر قبل حراك فيفري 2019 كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تشرف على العملية حتى أسندت إلى هيئة دستورية مستقلة عن الإدارة لها كامل الصلاحيات في اطار العملية الانتخابية، متمثلة في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهي السلطة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في الجزائر، تم تأسيسها في 14 سبتمبر 2019 / 14 محرم 1441، ومقرها الجزائر العاصمة. تم إنشاء الهيئة من قبل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح.

- **الهيئة الناخبة** : كل مواطن بلغ من العمر 18 سنة ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وجب تسجيله على القائمة الانتخابية حسب مقر سكناه .

- **المرشحون** : كل مواطن بلغ من العمر 25 سنة ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية من حقه الترشح للفوز بمقعد من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المنتمي إليها (الانتخابات التشريعية).

3.2 العلاقة بين النوع الاجتماعي والانتخابات

1.3.2 الاطار القانوني

توصف العلاقة بين النوع الاجتماعي والانتخابات بالسيطرة الذكورية، مما أجبر النظام السياسي في الجزائر على وضع قوانين تضمن تواجد المرأة، على شاكلة نظام الكوتا سنة 2012، والقانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر سنة 2012، والقانون العضوي

لانتخابات سنة 2016 من أجل ترقية حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبالتالي دور الرجل في الانتخابات المحلية أقوى وأبرز من دور المرأة، والذي ينعدم في الجماعات القاعدية التي يقل عدد مقاعد مجلسها 15، وفي غالب الأحيان يرى أن المرأة هي النوع الاجتماعي الذي يحتاج الى تعديل دوره الاجتماعي، وهذا ما جاء في المادة 59 من دستور 2020 حيث نصت " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي شروط تطبيق هذا الحكم".¹⁰

وصدر الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات قبل الانتخابات التشريعية المزمع اجرائها 12 جوان 2021، والذي تخلى عن العمل بنظام الكوتا في نتائج الانتخابات وألزم المناصفة بين الرجل والمرأة في عملية الترشيحات، لكن أسقط هذا الشرط في الأحكام الانتقالية للانتخابات التي تلي صدور هذا القانون.¹¹

2.3.2 المشاركة السياسية للمرأة

أبرمت عدة اتفاقيات دولية تلزم الدول المصادقة عليها بحق المرأة في المشاركة السياسية، الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة لعام 1952 التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 07-640 المؤرخ في 20/12/1952 التي دخلت حيز التمييز 07/07/1954 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم 04/126 المؤرخ في 19/04/2004 وحسب المادة 03 منها فإنها تهدف إلى المساواة الجندرية في التمتع بالحقوق السياسية وكما أقرت أيضا أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و التي تعتبر كأول اتفاقية دولية تحت معنى الدول الأطراف أن تلتزم بتمكين مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، حيث أكدت على حق النساء في التصويت

في جميع الانتخابات بشروط متساوية مع الرجل ودون تمييز طبقا لنص المادة الأولى.

كما أكدت كذلك على أهلية النساء في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأ بمقتضى التشريع الوطني وبشروط متساوية مع الرجل ودون تمييز.

ومن جهة أخرى لعبت أيضا الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دورا بارزا في إشراك المرأة في الحياة السياسية التي تعترف بالشرعية الدولية لحقوق المرأة، التي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة التي عرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها رقم 34/180 المؤرخ في 18/12/1979 والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب الأمر 96/03 المؤرخ في 10/01/1996 بقرارها رقم 25 الهادفة إلى السهر على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل دون تمييز وبإزالة أشكال التمييز بينهما، كما أوجبت على كل الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها، وحقها في تقلد المناصب العامة.¹²

3.3.2 الكوتا النيابية النسائية (نظام الحصص)

كلمة كوتا لاتينية الأصل تلفظ بالانجليزية (Quota) وبالفرنسية (Quote) ومعناها اللغوي بالعربية "النصيب" أو "الحصة"، أما في الميدان التمثيل النيابي يعني تخصيص مقاعد في البرلمان لبعض الأقليات العرقية أو الدينية أو لبعض الفئات المجتمعية التي يصعب عليها الوصول الى حقها في التمثيل النيابي بطريقة عادية، وتوصل خبراء التنمية من خلال الأبحاث والدراسات إلى أن التمييز الحاصل على أساس النوع الاجتماعي (جندري) يسهم في إبطاء وتيرة النمو، جراء هدر طاقات فئة من المجتمع تمثل نصفه أو أكثر في تعدادها، لذا وجب الأخذ بنظام الكوتا النيابية .

وتعتبر الكوتا طريقة استثنائية في تكوين المجالس، لأنها تعتمد أسلوب الاقتراع المفيد في اختيار النوعية الاجتماعية الممثلة للشعب، من المفترض ألا تطبق هذه الطريقة بصورة دائمة والهدف منها تعويد المجتمع على وجود المرأة على الساحة السياسية.¹³

3. مؤشرات جندرة الانتخابات التشريعية في الجزائر

1.3. المساواة الجندرية

تعني أن التوزيع المتساوي للقدرات السياسية يجب أن يفهم في إطار التوزيع المتساوي للفرص والقدرة على التأثير والقوة الاجتماعية، أي أن لا تعتمد الحقوق والمسؤوليات والفرص المتاحة للنساء والرجال على كونهم ولدوا ذكورا أو إناثا. وأثمرت نضالات الحركة النسوية في المجتمعات الغربية على حصول المرأة على حقها في التصويت والترشح، وكان أول من أعطى المرأة حقها في التصويت " ولاية ويومينغ الأمريكية عام 1869م " تلتها نيوزيلاندا عام 1893م، أستراليا 1901م، فنلندا 1906م، الدنمارك والنرويج وبريطانيا عام 1920م، هنغاريا 1922، السويد 1929م، تركيا 1930م، إسبانيا 1931م، فرنسا 1944م، إيطاليا 1945م، أما بخصوص دول الوطن العربي كانت الدولة اللبنانية أول دولة عربية تشرع حق المرأة في التصويت والترشح عام 1952م، تلتها سوريا عام 1953م، مصر 1956م، تونس 1959م، موريتانيا 1961م. أما الجزائر مباشرة بعد استقلالها¹⁴، ليس هناك أي قيد قانوني يحول دون وصول مشاركة المرأة أو وصولها إلى المناصب السياسية والدستور يكفل لها ذلك، وهذا ما نصت عليه المادة 56 من الدستور " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية الحق في أن ينتخب وينتخب. " والمادة 59 التي نصت صراحة أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بدأت الجزائر العمل بنظام الكوتا سنة 2012 بعد صدور القانون العضوي رقم 12-03 الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الصادر بتاريخ 12 يناير 2012، أوجبت المادة 2 والمادة 3 من هذا القانون التقيد بالنسب الممنوحة للمرأة في انتخابات المجلس الشعبي الوطني المحددة كالتالي:

- 20 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد .
 - 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد .
 - 35 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعد.
 - 40 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعد.
 - 50 بالمئة بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج (الجريدة الرسمية، 2012) .
- كما أصدرت الدولة الجزائرية سنة 2012 قانون عضوي آخر يتعلق بالأحزاب السياسية (القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012) وألزمت الأحزاب السياسية على ضمان نسبة ممثلة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين حسب ما نصت عليه المادة 17، كما أوجبت المادة 41 أن يضم كل حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته القيادية.¹⁵
- وينص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات رقم 16-10 لسنة 2016 في مادته 89 على مراعاة نظام الكوتا في عملية توزيع المقاعد على المترشحين¹⁶، وجاء في مسودة تعديل هذا القانون شهر فيفري 2021 في أهدافه : ضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني لا سيما الشباب والمرأة في الحياة السياسية، ويلزم القوائم الانتخابية أن تراعي مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في مادته 189 المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وهذا ما يؤكد السيطرة الذكورية على التمثيلية في المجالس المنتخبة من قبل، وعرض الاتحاد البرلماني الدولي في دراسته صدرت سنة 2018 لإحصائيات المترشحين في انتخابات المجلس الشعبي الوطني 2017 للجزائر ، حيث ترشحت 3636 امرأة من أصل 11315 مترشح لاتنخاب النواب.¹⁷

وصدر الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات قبل الانتخابات التشريعية المزمع اجرائها 12 جوان 2021، والذي تخلى عن العمل بنظام الكوتا في نتائج

الانتخابات وألزم المناصفة بين الرجل والمرأة في عملية الترشيحات، لكن أسقط هذا الشرط في الأحكام الانتقالية للانتخابات التي تلي صدور هذا القانون.

2.3. العدالة الجندرية

تعني العدالة في التعامل مع كلا من الرجال والنساء بناء على الاحترام المتكامل لاحتياجاتهم، وكذلك تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية والفرص. وهذا ما أقرته الجزائر في المادة 35 من دستور سنة 2020 " تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات. وتستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

4. المخرجات الجندرية للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021

يتناول هذا المبحث النتائج الجندرية للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 مقارنة بالانتخابات التشريعية لسنة 2017، وأبرز معوقات جندرة العملية الانتخابية في الجزائر .

1.4. نتائج الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021

أبرزت هذه الانتخابات حصول المرأة على 33 مقعد من أصل 407 مقعد بنسبة 8.10 بالمائة، مقابل حصولها على 119 مقعد من 462 أي بنسبة 25.76 بالمائة في انتخابات 2017، بينما نالت الأحزاب السياسية (14 حزب سياسي) 323 مقعد 433 مقعد منها 26 مقعد نسوي بنسبة 8.04 بالمائة مقارنة بانتخابات 2017 نالت 116 مقعد نسوي بنسبة تقدر بـ 26.79 بالمائة، أما القوائم الحرة البالغ عددها 57 قائمة وهو عدد كبير مقارنة بالأحزاب السياسية تحصلت على 84 مقعد منها 7 مقاعد نسوية بنسبة 8.33 بالمائة، بينما حصلت سنة 2017 على 29 مقعد منها 3 مقاعد نسوية بنسبة 10.34 بالمائة، ويعود السبب الرئيسي لنزول نسبة تمثيل المرأة الى التخلي عن نظام الكوتا، الذي يضمن نسبة تمثيل المرأة على الأقل 30 بالمائة، وكذلك بإسقاط شرط المناصفة المذكور الأمر 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات للانتخابات التي تلي صدوره.

جدول يوضح النتائج الجندرية للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021

النسبة المئوية	حصة المرأة من المقاعد	عدد المقاعد المتحصل عليها	
08.04 %	26	323	الأحزاب السياسية
8.33 %	7	84	القوائم الحرة
8.10 %	33	407	المجموع

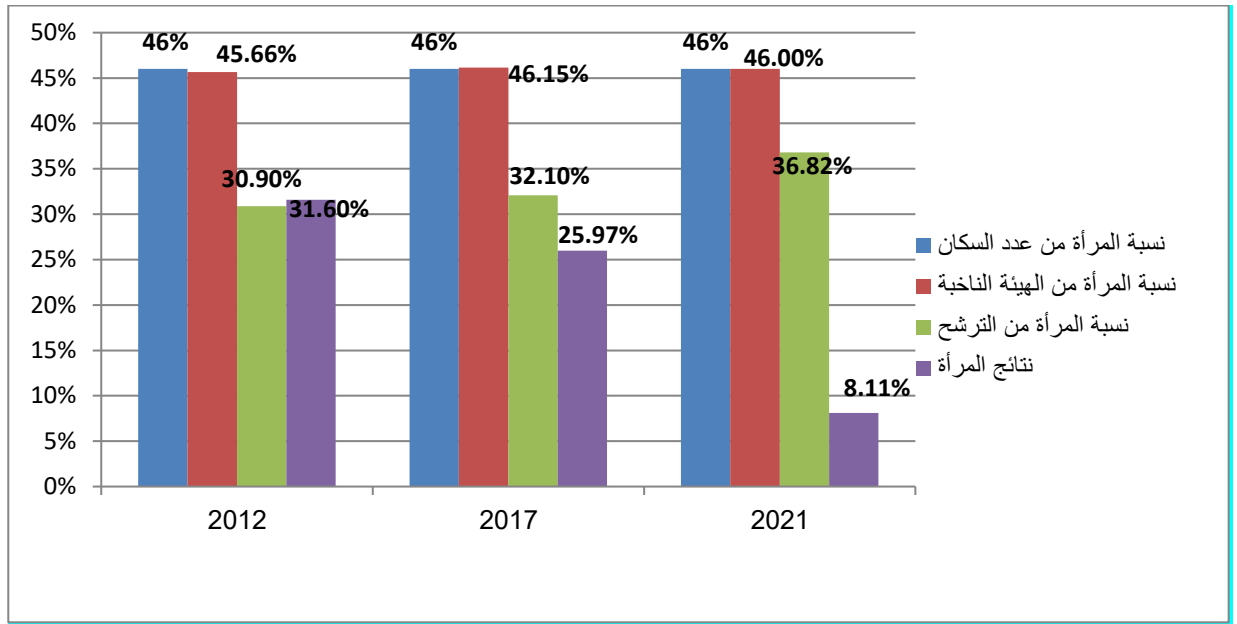
المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 51، 29 يونيو 2021م، ص ص، 4-26.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهناك تفاوت كبير بين حزبي الطليعة ألا هما حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على 13 مقعد نسوي مقارنة بسنة 2017 تحصل على 49 مقعد نسوي، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحصل على 33 مقعد نسوي سنة 2017 فاز بمقعد وحيد سنة 2021، وتحصل حزب المستقبل على 5 مقاعد نسوية، تليها حركة مجتمع السلم على 4 مقاعد، حركة البناء الوطني بمقعدين وحزب الحرية والعدالة بمقعد.¹⁸

وتبين دراسة صدرت عن الاتحاد البرلماني الدولي عام 2008 ضمن سلسلته الدراسية " النساء في البرلمانات الوطنية " أن المتوسط العالمي للتمثيل النسائي بلغ 18.4 بالمائة، وتصدرت رواندا الدولة الافريقية النامية المرتبة الأولى عالميا بـ 56.30 بالمائة متقدمة في

ذلك على السويد، أما الجزائر احتلت المرتبة 116 عالميا بـ 7.7 بالمئة والمرتبة 8 عربيا دون العمل بنظام الحصص (الكوتا)، أما الدراسة التي صدرت سنة 2018 ضمن نفس السلسلة احتلت الجزائر المرتبة 15 عالميا بنسبة 25.28 بالمئة، والمرتبة الأولى عربيا والثالثة إفريقيا، لكن بتطبيق نظام الكوتا (القانون العضوي رقم 12-03 يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة سنة 2012)، والملاحظ أن الدول 14 التي تسبق الجزائر 13 دولة تطبق نظام الكوتا ولو بصيغ مختلفة، ماعدا دولة هولندا واحتلت المرتبة الثامنة عالميا بنسبة 36 بالمئة.¹⁹

رسم بياني يرصد الانتخابات التشريعية الجزائرية منذ 2010 من منظور النوع الاجتماعي :



المصدر : الشكل من اعداد الباحث بناء على المصادر.²⁰

ومن خلال الشكل البياني تمثل المرأة تقريبا نصف المجتمع في الجزائر، أما فيما يخص تواجد المرأة في الهيئة الناجية فإن الفجوة صغيرة حيث لا تتعد 5% مقارنة بالرجل في انتخابات الجزائر سنة 2012 وسنة 2017 وسنة 2021 أما بالنسبة لحق الترشح من منظور النوع الاجتماعي، فالملاحظ أن الجزائر خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2012 و 2017 أن نسبة الترشح للمرأة تراوحت بين 30% و 33% وهي تمثل نسبة الكوتا المحددة قانونيا إلى حد كبير، لترتفع سنة 2021 لتصل إلى حوالي 37% نتيجة تطبيق نط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتفضيل دون مزج ومبدأ التناسف في الترشح.

والملاحظ من خلال الشكل البياني أن الانتخابات التشريعية الجزائرية أفرزت لسنة 2021 حصول المرأة على 33 مقعد من أصل 407 مقعد بنسبة 8.10%، مقابل حصولها على 119 مقعد من 462 أي بنسبة 25.76% في انتخابات 2017، بينما نالت الأحزاب السياسية (14 حزب سياسي) 323 مقعد 433 مقعد منها 26 مقعد نسوي بنسبة 8.04% مقارنة بانتخابات 2017 نالت 116 مقعد نسوي بنسبة تقدر بـ 26.79%، أما القوائم الحرة البالغ عددها 57 قائمة وهو عدد كبير مقارنة بالأحزاب السياسية تحصلت على 84 مقعد منها 7 مقاعد نسوية بنسبة 8.33%، بينما حصلت سنة 2017 على 29 مقعد منها 3 مقاعد نسوية بنسبة 10.34%.²¹ ويظهر تراجع التمثيل النسوي عند مقارنة نتائج الدورة الانتخابية الأخيرة لسنة 2021 وبين الدورتين السابقتين (2012 و 2017).²²

ففي 2012 حازت النساء على 146 مقعدا، من مجموع 462 مقعدا نيابيا في البرلمان، بنسبة تمثيل بلغت 31.6%، ما يعني تراجع حضورها بأكثر من 100 مقعد، أما الانتخابات التشريعية لسنة 2017 شهدت تراجع النساء في البرلمان بفارق قليل مقارنة بعام

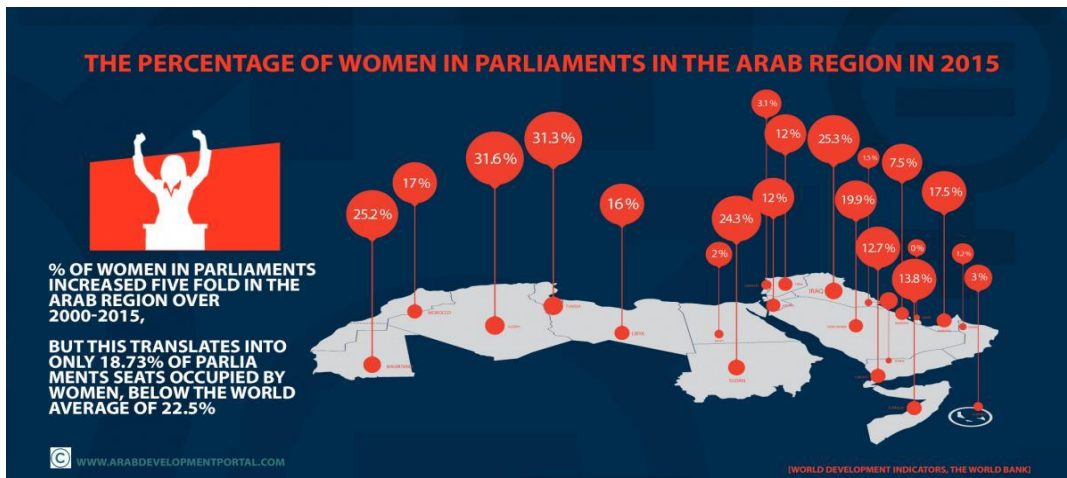
2012، إذ فازت النساء بـ 120 مقعدا من إجمالي 462 مقعدا، أي بنسبة 25.97% . ويعود السبب الرئيسي لانخفاض نسبة تمثيل المرأة الى التخلي عن نظام الكوتا القانونية، الذي يضمن نسبة تمثيل المرأة على الأقل 30%، وكذلك الترخيص بإسقاط شرط المناصفة المذكور في الأمر 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات للانتخابات التي تلي صدوره في حالة عجز القائمة على توفير ذلك.

والملاحظ أنه كلما تغير النظام السياسي تغير النظام الانتخابي ففي الجزائر بعد الحراك الشعبي لسنة 2019 توجه النظام الحاكم بعد تعديل الدستور سنة 2020 الى تعديل النظام الانتخابي والتوجه إلى نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، مع فرض مبدأ التنافس بين النساء والرجال في الترشح دون طائلة رفض القائمة خلال انتخابات 2021 فقط بالنسبة للقوائم التي لم تستطع تحقيق ذلك. أما الادارة الانتخابية فعرفت الجزائر منذ 2011 ثلاث أنماط للإدارة الانتخابية من السلطة التنفيذية الى الادارة المختلطة وأخير الانتقال الى نمط الادارة المستقلة سنة 2019 بإحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. فقد أشرف على العملية الانتخابية خلال انتخابات 2012 النظام الحاكم متمثلا في وزارة الداخلية والقضاء، أما في انتخابات 2017 أحدثت لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات وبقي الاشراف لوزارة الداخلية، وفي انتخابات 2021 أحدثت هيئة مستقلة "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات" سنة 2019 بمناسبة الانتخابات الرئاسية وقننت في التعديل الدستوري لسنة 2020 واكتمل اطارها القانوني بقانون الانتخابات الأمر 01-21 سنة 2021. وتوجهت تونس الى الإدارة المستقلة منذ سنة 2011 بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والتي أشرفت على جميع المواعيد الانتخابية.

وفيما يخص آليات التمييز الايجابي لصالح المرأة فقد استخدمت كل من الجزائر وتونس هذه الآلية، فأقرت تونس منذ انتخابات 2011 المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي آلية التنافس وتم تحسين الآلية في انتخابات سنة 2014 بإضافة التناوب بين المترشحين الرجال والنساء مع مبدأ التنافس في القائمة، ليتم الاستغناء عن آليات التمييز الايجابي لصالح المرأة في إطار التحضير للانتخابات مجلس النواب سنة 2022 .

وعند تحليل مستوى تمثيل المرأة العربية بشكل عام انطلاقا من خريطة نسبة المشاركة البرلمانية للمرأة في المنطقة العربية بين سنة 2000 و 2015 التي أنشأها الاتحاد البرلماني للدول، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يتضح تجاوز 5 دول عربية المتوسط العالمي لتمثيل المرأة في البرلمانات المقدّر 22.5%، منها 3 دول تقدر نسبة تمثيلها بين 24% و 26% وهي العراق، موريتانيا، والسودان، أما الدولتان المتبقيتان فنسبة تمثيل المرأة في برلمانها تتجاوز 30% وهي الجزائر وتونس، والشكل التالي يوضح أكثر.

شكل بياني عبارة عن خريطة توضح نسبة المشاركة البرلمانية للمرأة في المنطقة العربية بين سنة 2000 و 2015 :



المصدر : نسبة النساء في البرلمان في البلدان العربية في 2015.

– <https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator> 05-04-2024/النوع-الاجتماعي

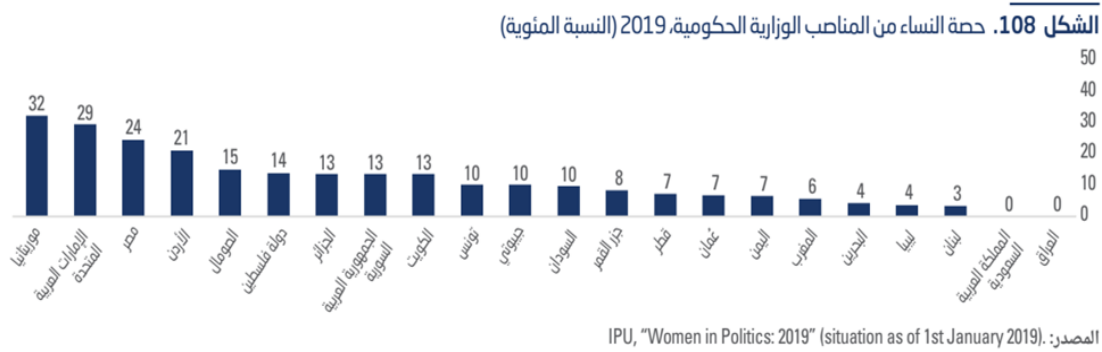
2.4. معوقات جندرة الانتخابات في الجزائر

من أجل تحقيق المساواة الجندرية في الحياة السياسية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، وتجاوز فكرة تمكين المرأة والسلطة الذكورية وجب معالجة المواضيع التالية :

1.2.4. المعوقات السياسية :

تعتبر قضية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار من أهم التحديات التي تواجه النوع الاجتماعي في العالم. وتكمن أهمية القضية في كونها مؤشرا دقيقا على درجة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وإقرار مبدأ المناصفة وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار بصورة عادلة تتناسب مع مسيرتها العملية وتأهيلها العلمي وحضورها الفعال في الثورات والحراك السياسي للمجتمعات. فقد نالت الجزائر المرتبة السابعة من أصل 22 دولة عربية لسنة 2019 بـ 13 منصب وزاري عينت فيه امرأة ، أما تونس احتلت المرتبة العاشرة بـ 10 مناصب وزارية نسوية، وهذا تحسن كمي من منظور النوع الاجتماعي اذا نظرنا الى الماضي القريب، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل البياني يبين حصة النساء من المناصب الوزارية الحكومية لسنة 2019 في الدول العربية :



المصدر : الأمم المتحدة، الأسكوا، التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، بيروت، 2019، ص، 126.

إن ميدان العمل السياسي يتميز بسيطرة ذكورية تاريخية وعليه فإن البنية السياسية تركز نمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليديا في المجتمع حسب قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين، ومن بين أبرز العراقيل السياسية للنوع الاجتماعي نذكر :

- 1- غياب الرؤية المنهجية عند صانعي القرار السياسي في حل مشكلات المشاركة السياسية للنوع الاجتماعي.
- 2- غياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وشيوع ثقافة الاستبداد والتسلط.
- 3- ضعف القوى الديمقراطية والمجتمع المدني وتغييب دور المرأة فيها مما يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية.
- 4- بنية الأنظمة السياسية: حيث تسود البنية العشائرية أو القبلية أو الطائفية أو العائلية، مما يخلق صعوبة لناحية وصول النساء إلى مراكز صنع القرار.
- 5- ضعف الأحزاب السياسية التي يمكن اعتبارها مؤسسات ذكورية بامتياز، وضعف مشاركة المرأة في الشأن العام وضعف انخراطها بالأحزاب السياسية يحرم المرأة من فرصتها في التدريب والمشاركة والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية.²³

2.2.4. المعوقات الاجتماعية والثقافية :

تؤكد الدراسات السوسولوجية أن النظام الاجتماعي في الجزائر يخضع شأنه شأن المجتمعات العربية الى النظام الأبوي، هذا النظام الذي يكرس هيمنة الذكر بصفته المسؤول الرئيسي عن الأسرة التي تشكل النواة الأساسية والصلبة للمجتمع المحافظ؛ حيث يتم فيه تحديد الوظائف الأساسية للرجل من جهة والتي تتمثل في مسؤولية الفرد تجاه العائلة والأقرباء، كما يتم من جهة أخرى تحديد وظائف المرأة في عملية الانجاب وتربية الأولاد والخدمة المنزلية؛ وفي ظل هذا النظام يحظى الفرد الذكر بمكانة أساسية في العائلة، فهو رمز العلاقة الزوجية بين المرأة والرجل من جهة، كما أنه عامل اضافي من جهة ثانية، وكذا هو الذي يتولى مسؤولية الأسرة بعد وفاة والده أو عجزه من جهة ثالثة، وبالمقابل لا يتم اعطاء تلك الأهمية للبنات في مثل هذه العائلات، بل الأكثر من ذلك تعيش تحت القهر والحرمان والهيمنة الابوية التي تشكل سلطة رمزية قوية يسيطر بموجبها الذكر الأكبر على من دونه سناً، وفي ظل هذا النظام تنشأ البنات وتكبر على أداء مجموعة من الوظائف التي تربت عليها في الأسرة الممتدة، وهذا هو مستقبلها تجاه زوجها وعائلته؛ ومن ثم تعيش الحرمان من العديد من الحقوق كالمشاركة في إعالة الأسرة، أو الخروج الى العمل أو النشاطات السياسية وغيرها.²⁴

وحسب محمد شرابي في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" فالنظام الأبوي هو النسق العام الذي يحدد سلوكيات الأفراد كذكور أو اناث، ففي ظله يتم تنشئة الأفراد على قيم معينة يتوارثها جيل بعد جيل في اطار الاسرة الممتدة؛ والعائلة كمؤسسة تتمثل وظيفتها في انتاج الاطفال، فالأم لا تتوثق رابطة زواجها الا بعد أن تنجب الطفل البكر، فهو روحها وحبيب قلبها، وهو رمزها وعلمها للرابطة الزوجية، ويبقى هذا البكر هو الاهم في حياتها مهما أنجبت من أطفال بعده، فيبقى عالم أمه الوحيد ودليل قيمتها كأمراة؛ أما الأب فهو الآخر يعتبر انجاب الاطفال علامة على رجولته، وبالتالي تتحول وظيفة الانجاب الى وظيفة تبريرية للزوجين؛ أما طريقة نشوء الاطفال داخل العائلة، يندرج تحت خطين، الاول عاطفي تمثله الأم، ويكون الاولاد أكثر قرباً منها، أما الثاني، فهو استبدادي قاهر يمثله الأب، وضمن هذين الخطين تتكون البنات لأداء الواجب المستقبلي والطاعة الزوجية والخدمة والانجاب مستقبلاً.²⁵

والمجتمع العربي والتي تعتبر الجزائر واحدة منه لم يرق بعد الى الحد ذاته بعد بمفهومها الغربي، فبالنسبة اليه رغم مجهودات التعليم والتغير الثقافي وحتى مظاهر التصنيع وخروج المرأة للعمل الا أن السيطرة الأبوية لا زالت قائمة في صلب النظام الاجتماعي، وهذا رغم تراجع حدتها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع. ولكن بالمقابل فالقراءة الواقعية للمجتمع الجزائري خاصة في المدن الكبيرة تبين أن هناك انحسار كبير للسيطرة الأبوية على المرأة الجزائرية، ولم تتوقف مشاركتها في المجال العلمي والوظيفي والمهني وحسب، بل تجاوزتها الى المجال السياسي، وهذا سواء من خلال مشاركتها في المناصب الوظيفية العليا في الجهاز البيروقراطي أو توليها مناصب سياسية على مستوى الوزارة، وكذا اكتساحها للبرلمان بقوة منذ سنة 2012، ومن هنا تبقى مقولة السيطرة الأبوية على المرأة في المجتمع الجزائري محل اختبار.

وأكد التقرير السنوي للتنمية الإنسانية العربية لعام 2005م، أن لا علاقة للدين بأي من الممارسات الخاطئة ضد المرأة، واصفا حال مجتمعاتنا العربية بأنها "تغلب العادة على العبادة وتؤسس لمسلمات ليس لها أصل لا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث الصحيحة ، يقول عز وجل: " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..." الآية 71 من سورة التوبة.²⁶

والمجتمع الجزائري مجتمع اسلامي في غالبيته، والدين الاسلامي لديه رؤية خاصة للحياة السياسية، فهو بدوره يقلل من فرص المشاركة السياسية للمرأة، ولكن رغم ذلك لا يشكل مانع قوي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فكثير من العائلات الاسلامية تسمح للمرأة بالمشاركة السياسية ضمن مستويات متعددة، خاصة الانتخابات التشريعية، كما تفتح لها المجال واسعاً للمشاركة الانتخابية، وعليه يمكن القول أن الدين لا يشكل مانعاً حاسماً في جندرة الانتخابات التشريعية.

أما التعليم فهو أحد أهم أليات التنشئة الاجتماعية، وأحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع المشاركة السياسية للمرأة نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي لها؛ فتعليم المرأة يفتح لها الباب لاستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وتعمل على تخطي القيود المفروضة أمامها من طرف النظام الأبوي بمختلف أشكاله، كما أن المرأة المتعلمة تبقى دائماً تكافح من أجل الحصول على قدر هائل من الحريات التي تعيش بها حياتها الخاصة من دون قيود ذكورية، وهذا ما عملت عليه الحركة النسوية في الدول الأوروبية والأمريكية منذ بداية نضالاتها، حيث تعمل على تفكيك القيود التي ترسم مجال المرأة وتضع الاختلاف بينها وبين الرجل، وتكافح في حالات أخرى لا من أجل الحصول على نفس الحقوق مع الرجال وحسب.

أما بالنسبة للجزائر ونظراً للجهود المبذولة طيلة مسار بناء الدولة الوطنية لتعليم المرأة، حتى أصبحت تحتل مكانة هامة في مستوى التعليم الجامعي بما يمكنها من الحصول على مناصب وظيفية تُحسن بها حياتها المادية وتتمكن من استعمال مختلف وسائل الاعلام والاتصال، وكذا الاطلاع على قيم الآخر (الأوروبي) وبالتالي تعمل على تفكيك القيود الاجتماعية التي يفرضها النظام الأبوي، ومن ثم تفتح المجال لنفسها بالدخول في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو المركزي. وعليه يمكن القول أن جل المشاركات في الحياة السياسية اليوم يتمتعن بمستوى معين من التعليم، تخطت بموجبه القيم التي تحكم سلوكها ضمن النظام الأبوي.. وبناءً عليه يمكن القول أن مستوى التعليم يعتبر عامل قوي في تحفيز المرأة على المشاركة السياسية في الجزائر، فمنذ أن توسعت فرص التعليم للمرأة حتى بدأت تطرق باب التوظيف ومن ثم مجال الحياة السياسية عبر مستوياتها المختلفة.²⁷

3.2.4. معوقات مرتبطة بالمرأة :

وهناك عدة عوامل ناتجة عن سيكولوجية المرأة التي تؤدي الى عدم المساواة في الحياة السياسية من منظور النوع الاجتماعي أهمها:
أ- طبيعة المرأة حيث توجه اهتمامها إلى المجال الأسري والاجتماعي أكثر من السياسي، فحتى إن مارست التصويت تكون موجهة من طرف الرجل.

ب- تفضيل المرأة في عملية التصويت المترشحين الرجال على النساء، وهذا راجع في غالب الأحيان الى شخصية المرشح وليس البرنامج السياسي.

ت- قبول الترشح للمرأة أو رفضه يعود للحزب السياسي، وليس هناك مبادرة شخصية للمرأة في معظم الترشيحات.²⁸
ث- ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي، حتى الحركات النسوية الجموعية لا تقوم بتمكين النساء للعمل السياسي وتدريبهن على القيادة.

ج- صورة المرأة عن ذاتها وضعف ثقتها بنفسها وعدم وعيها بأهمية دورها السياسي.

ح- ارتفاع نسبة الأمية القانونية.

خ- عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة.²⁹

4.2.4. معوقات اقتصادية:

ويعاني النوع الاجتماعي من ظاهرة البطالة التي أثرت بدورها بشكل كبير في تقدم النوع الاجتماعي للمشاركة في العملية الانتخابية، ففي الجزائر قدرت نسبة البطالة سنة 2015 بـ 16.60% بالنسبة للمرأة في مقابل 9.90% للرجل³⁰، لتصل إلى نسبة 22.80% للنساء و 11.30% للرجال سنة 2021³¹. أما في تونس وحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء بلغت نسبة البطالة في بداية سنة 2022 عند الذكور بـ 13.1%، أما عند الإناث كانت مرتفعة لتصل لنسبة 20.5%، لترتفع في آخر سنة 2023 عند الإناث وتصل لنسبة 22.2% بينما عند الذكور قدرت بـ 13.8%. أما أصحاب الشهادات العليا بلغت نسبة البطالة في بداية سنة 2022 بـ 31.5% عند النساء و 13% عند الرجال، لترتفع إلى 33% عند النساء أما الرجال قدرت بـ 12.3% في نهاية سنة 2023.³²

خاتمة:

كإجابة على إشكالية الدراسة يمكن القول أن عملية جندرة الانتخابات التشريعية في الجزائر منذ اصدار القانون العضوي الخاص بترقية حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (نظام الكوتا) مازالت في بداياتها، وتبين احصائيات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر منذ صدور قانون نظام الحصص (الكوتا) سنة 2012 أن نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة مرتفع جداً مقارنة بالدول العربية وحتى بعض الدول الأوروبية، لكن عملياً لا يمكن للمرأة صنع أو التأثير في القرار السياسي، فالمرأة في البرلمان لا هي قادرة على تشكيل قوة ضغط على صناع القرار، ولا هي متمكنة سياسياً بما يجعلها شريك في العملية السياسية، ومن هنا يمكن التأكيد أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة يعود بالأساس الى نظام الحصص التي فرض القانون وجودها في القوائم الانتخابية ومنحها أولوية خاصة بالفوز، بما جعل النسبة ترتفع الى 31,6 % سنة 2012، وعملية جندرة الانتخابات التشريعية مرهون بمستقبل عملة المشاركة السياسية للمرأة ذات الوجهين، التمكين السياسي للمرأة أولاً، والإصلاح السياسي ثانياً؛ ففي ظل هذه الأوضاع قد تزيد انخفاض مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، الا أن البرلمان يبقى مركز جذب لها لاعتبارات مادية واجتماعية، ويعود التراجع الرهيب في تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني لسنة 2021 لسبب رئيسي هو التخلي عن العمل بنظام الكوتا، واستبداله بإجبارية المناصفة بين الرجل والمرأة في عملية الترشيحات لا النتائج، لكن أسقط العمل به للانتخابات التي تلي صدور الأمر 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات. والسؤال الذي يطرح : هل سينجح النظام السياسي الجزائري بترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة خلال الاستحقاقات القادمة بتطبيق القانون العضوي للانتخابات الأمر رقم 01-21 ؟

والنوع الاجتماعي ليس مرادف للمرأة، وإنما السيطرة الذكورية على الحياة السياسية ألزمتنا التركيز على نوع المرأة. ويقول مالك بن نبي في حق المرأة أنها الوجه الثاني للإنسانية، وأحد أهم الفواعل من أجل النهوض بالحضارة الاسلامية والعربية، لذا وجب التركيز على التنشئة الاجتماعية الصحيحة للجنود (ذكر وأنثى) بداية بالجانب التعليمي مع مراعاة البيئة الثقافية الاسلامية، من أجل تفعيل الحياة السياسية الجندرية بصفة عامة، والعملية الانتخابية بصفة خاصة، والاستغلال الأمثل للطاقات والقدرات الجندرية وتقييم الفرد حسب مردوده لا لجنسه.

ومن نتائج هذه الدراسة أن مرحلة جندرة العملية الانتخابية في الجزائر هي في بداياتها يفرضها النظام السياسي بألية دستورية قانونية، في ظل بيئة ثقافية واجتماعية تسيطر عليها السلطة الذكورية، لكن تبقى الألية القانونية في الوقت الراهن أحد أهم الآليات التي تضمن ترقية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة :

- التركيز على عملية التنشئة السياسية من خلال إكساب المرأة مهارات وخبرات سياسية بداية من داخل الأسرة .
- إجراء التعديلات اللازمة التي ترتقي بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال تسهيل انخراطها في الأحزاب السياسية.
- تلقين النوع الاجتماعي مبادئ وقيم سياسية سليمة من خلال عملية تنشئة سياسية سليمة.
- تنظيم دورات تدريبية من طرف السلطة السياسية للفواعل السياسية دون تمييز بين الرجل والمرأة.

قائمة المراجع:

- ¹ - نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 205 .
- ² - قريدي ليلي، مفهوم الجندر واشكالية الترجمة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد4، 2020، ص38-49.
- ³ - معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 10-20 .
- ⁴ - صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، المكتب الاقليمي للدول العربية، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، 2001، ص 4.
- ⁵ - Freedman, Feminism, Open University Press, Buckingham, 2001, pp14-15.
- ⁶ - فيصل بلحاج، الجندر- نشأته، ودور المنظمات الدولية في انتشاره، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م 08، ع 01، 2024، ص ص 49-50.
- ⁷ - بن جامع صبرينة، الضبط الاجتماعي/منظور نظري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جوان 2017، ص 567.
- ⁸ - فاطمة بن يحيى، ميلود طواهري، دور عملية التنشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد12، جوان 2019، ص 372.
- ⁹ - الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 341.
- ¹⁰ - ج ج د ش، الدستور الجزائري، 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، ص 16.
- ¹¹ - ج ج د ش، الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، ص8.
- ¹² - هدى ايرابن، تطور المكانة السياسية للمرأة عبر الدساتير الجزائرية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد2، جوان 2017، ص 127-128.
- ¹³ - صوفي عبد الحى هنا، الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد23، 2009، ص 47-69.
- ¹⁴ - وفي عبد الحى هنا، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد22، 2009، ص ص 115-134.
- ¹⁵ - الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12-04 يتعلق بالأحزاب السياسية، العدد 02، 15 يناير 2012، ص ص 12-15.
- ¹⁶ - الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 16-10 يتعلق بنظام الانتخابات، العدد28، 5 غشت 2016.
- ¹⁷ - Union interparlementaire. Les femmes au parlement en 2017.2018.p10.
- ¹⁸ - الجريدة الرسمية، النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، العدد 51، 29 يونيو 2021، ص ص 4-26.
- ¹⁹ - الجريدة الرسمية، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية سنة 2017، العدد34، 7 يونيو 2017، ص ص 58-64.
- ¹⁹ - Union interparlementaire. Les femmes au parlement en 2017.2018.p7.
- ²⁰ - <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS?end=2023&locations=DZ&start=1960&view=chart>
- صبيحة بخوش، نظام الكوتا كآلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة "في الجزائر الانتخابات التشريعية 2012 أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، م53، ع02، جوان 2016، ص73.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، انطلاق عملية التصويت للانتخابات التشريعية، 4 أيار 2017، تاريخ الاطلاع : 23 ديسمبر 2022، متاح على الرابط:

<https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar-انطلاق/1671-278-بيانات-تصريحات>
html.عملية-التصويت-لانتخابات-التشريعية-2

- السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الإحصائيات الخاصة بالانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021، تاريخ الاطلاع 2023/09/25، متاح على الرابط :

<https://ina-elections.dz/إحصائيات/>

- إعلان رقم 01 مؤرخ في 15 مايو سنة 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 32، 26 ماي 2012.

- النتائج النهائية للانتخابات التشريعية سنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 34، 7 يونيو 2017، ص ص، 58-64.

- Union interparlementaire, Les femmes au parlement en 2017, 2018, p10.

- النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني 2021، العدد 51، الجريدة الرسمية، 29 يونيو 2021م، ص ص 4-26.

21 - ج ج د ش، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية سنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 34، 7 يونيو 2017، ص ص 58-64. وج ج د

ش، النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني 2021، العدد 51، الجريدة الرسمية، 29 يونيو 2021م، ص ص 4-26.

22 - ج ج د ش، النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، العدد 51، الجريدة الرسمية، 29 يونيو 2021م، ص ص 4-26.

23 - العيد بوعافية، حاج بلقاسم، "معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و آليات الحد منها -دراسة تحليلية-"، مجلة المعيار، م 25، ع 62، 2021، ص 919.

24 -فضيل ابراهيم مزاري، انحسار النظام الأبوي وانعكاساته على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، 3(5)، جوان 2020، ص ص 153-172.

25 -هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 3، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984، ص 35.

26 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

27 -فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سابق، ص 161-162.

28 - محمد لمعيني، "دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر دراسة نظرية وقانونية"، مجلة الفكر، ع 12، 2015، ص 496.

29 - العيد بوعافية، حاج بلقاسم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و آليات الحد منها -دراسة تحليلية، مجلة المعيار، م 25، ع 920.

30 -الديوان الوطني للإحصاء، تاريخ الاطلاع : 2024-04-23، ص 3، متاح على الرابط :

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf>

31 - مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع : 2024-04-23، متاح على الرابط :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?locations=DZ>

32 - المعهد الوطني للإحصاء ، تاريخ الاطلاع : 2024-04-23، متاح على الرابط :

<https://www.ins.tn/ar/statistiques/153>